



بيان
وفد دولة قطر

تلقينه

سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني
المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمام

المناقشة العامة للمنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة

١٧ - ٢٠ مايو ٢٠٢٢

مقر الأمم المتحدة بنيويورك

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

نعرب عن خالص شكرنا لسعادة رئيس الجمعية العامة على عقد هذا المنتدى الهام.

السيد الرئيس،

انسجماً مع الثوابت الوطنية لدولة قطر القائمة على احترام وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تحرص بلادي على مواصلة دورها كشريك حيوي وفاعل في الجهود الدولية الرامية لتنفيذ رؤية وأهداف الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة.

وفي إطار مواكبة دولة قطر للجهود الدولية الرامية لتحقيق أهداف هذا الاتفاق، بادرت بلادي إلى تشكيل فريق عمل وطني برئاسة وزارة الخارجية، وممثلين عن الجهات المعنية بسياسات الهجرة وأصحاب المصلحة في الدولة، وذلك من أجل وضع الالتزامات والمبادئ التي تضمنها الاتفاق موضع التنفيذ.

وتُتَمَنّ دولة قطر الدور الحيوي الذي تضطلع به العمالة الوافدة، وتعمل على توفير الخدمات الأساسية للعمال الوافدين دون تمييز، حيث يتمتعون بالحماية القانونية، والخدمات الأساسية بما في ذلك في مجال الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية والإسكان.

ونعتم هذه الفرصة لنشير بأن دولة قطر قد شرّعت في برنامج طموح لتطوير اقتصاد تنافسي ومُتَوَجِّع، وحقّقت إنجازات هامة في مجال الاستقدام العادل والتوظيف المُنصِف وبما يتماشى مع معايير العمل الدولية، واضطلعت بجهودٍ رائدة في المنطقة بما في ذلك من خلال إلغاء نظام الكفالة بشكلٍ نهائي، وتنفيذ إصلاحات جذرية لقوانين العمل وفقاً لخطة طموحة تهدف لبناء سوق عمل حديث وتنافسي يكفل ظروف العمل اللائق للجميع، وضمان بيئة العمل الآمنة والصحية.

وكأحد المبادرات المُبتكَرة، تم إنشاء مراكز تأشيرات قطر في الدول المُرسلة للعمال لاستكمال الإجراءات ومعرفة شروط التوظيف مما يساهم في تعزيز شفافية هذه الإجراءات وتوفير الحماية اللازمة للعمال.

كما تتبنى دولة قطر أيضاً حرية التحويلات المالية ولا تضع أي قيود أمام التحويلات المالية من العمال الوافدين إلى أوطانهم، حيث أنه خلال جائحة فيروس كورونا تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع الجهات المختصة لتمكين جميع العمال من مواصلة تحويل الأموال إلى ذويهم في بلدانهم بوسائل ميسرة.

السيد الرئيس،

في إطار استضافة دولة قطر لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي تعتر حكومة بلادي باستضافة الجزء الثاني منه في الدوحة خلال الفترة من ٥-٩ مارس ٢٠٢٣، نغتنم هذه الفرصة لنشير بأن برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، لم يغفل عن إبراز المساهمات الإيجابية للمهاجرين على الصعيد الدولي في تحقيق النمو الشامل، والالتزام بالتعاون لضمان هجرة آمنة ومنظمة ونظامية بشكل ينطوي على كفالة الاحترام التام والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين.

ختاماً، تؤكد دولة قطر عزمها على مواصلة مساهماتها لتعزيز التعاون بشأن الهجرة الدولية، والحفاظ على الزخم الذي شهده اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بهدف المضي قُدماً في جهودنا المشتركة.

وشكراً السيد الرئيس